مقترحات للنهوض الزراعى فى الإقليم الشمالى *

الإنتاج الزراعى :

إذا رجعنا إلى بيانات المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٥٧ لدائرة الإحصاء الزراعى بوزارة الزراعة فى الإقليم السورى وجدنا أن مجموع الأراضى المزروعة يربو على ١١ مليون فدان ، وأن مساحة الأرض التى تروى ـ تشمل غالبية زراعات القطن وبعض زراعات الحبوب بالمناطق التى تقل فيها نسبة الأمطار ، مثل دير الزور تبلغ نحو ١ ½ مليون فدان فقط ، أما الباقى الذى يقدر بنحو ٩ ¾ مليون فدان فإنه زراعات تعتمد على مياه الأمطار .

وإذا علمنا أن مشروعات الرى تقام أساساً لرى محصول القطن ، وأنها لا تستعمل فى رى زراعات الحبوب الشتوية إلا بنسبة ضئيلة جداً وفى بعض المناطق فقط .

ولما كان النظام المتبع فى الزراعة هو أن تزرع نصف مساحة الأرض وأن يترك النصف الآخر بدون زراعة حتى العام التالى ، وكان محصولا الحنطة والشعير يشغلان الأرض نحو ثمانية أشهر ، كما أن محصول القطن يشغلها نحو ستة أشهر فقط ـ فإن معنى ذلك أن نصف مساحة الأرض يترك دون زراعة مدة تتراوح بين ١٦ و ١٨ شهراً .

وإذا أخذنا فى الاعتبار حالة المحصولات التى تزرع ، والنظم التى تتبع فى معاملتها وخدمتها لكان من الجلى الواضح أن حجر الزاوية فى ميدان التقدم الزراعى يتركز فى الاتجاه الرأسى ـ وليس فى الاتجاه الأفقى ـ عن طريق توفير الإمكانيات للتوسع فى استغلال المساحات المزروعة الآن استغلالا كاملا ، والعمل على رفع مستوى إنتاجها ، وإلى أن يتم ذلك لا يجوز التفكير فى استغلال

---

* زارت الاقليم الشمالى للجمهورية العربية المتحدة بعثة زراعية تتألف من السادة المهندسين الزراعيين : الدكتور عباس الساوى ، وعبد الفتاح محمد السيد ، وأحمد عبد اللطيف الشيخ خلال شهر مايو من هذا العام ، وقدموا تقريراً وافياً عن مشاهداتهم هناك

ويسر الفلاحة أن تنشر من هذا التقرير ما احتواه من مقترحات .

الأراضى القابلة للزراعة التى تربو مساحتها على ستة ملايين من الأفدنة لا سيما أن تعداد الإقليم الشمالى لا يتجاوز الأربعة ملايين نسمة .

ومن أولى الأعمال التى يجدر الأخذ بها :

١ — إقامة السدود والخزانات على الأنهار كنهر الفرات ، ونهر الخابور حتى يمكن توفير المياه لاستغلال الأراضى الحالية وزراعة جميع مساحتها .

٢ — سن تشريع بتوجيه الانتاج وتطبيق نظام الدورة الزراعية ، وقد يكون من الأنسب اتباع الدورة الثلاثية فى الأراضى التى تروى ، كما يحسن أن تقوم محطات التجارب بتجربة نظام الدورة الثنائية بالأراضى البعلية على أساس زراعة المحصولات ونباتات العلف البقولية ، وإدخال حاصلات جديدة ، وترك المناطق القليلة الأمطار لترعى فيها الأغنام .

٣ — إقامة مراكز الأبحاث ومحطات التجارب وتدعيمها بالموظفين الفنيين للتوفر على دراسة أصناف المحصولات المزروعة الآن والعمل على تنقيتها ونشر زراعة الأصلح منها ، والعمل على إدخال واستنباط أصناف أخرى .

كما يلزم عمل التجارب على المعاملات الزراعية من خدمة ، ومواعيد زراعة ، وري وتسميد ، ومكافحة للآفات ، ومبلغ ملاءمة الأصناف للمناطق المختلفة إلى غير ذلك من التجارب .

٤ — إقامة معامل الاختبار لتحليل وتصنيف الأراضى حتى لا تزرع الحاصلات والأشجار إلا فى الأراضى التى تصلح لها .

٥ — تدعيم جهاز الإرشاد والأخذ بوسائله المختلفة من حقول مشاهدة ، وعمل نشرات ، وإلقاء المحاضرات مع الاستعانة بأجهزة الإذاعة والأشرطة السينمائية . ولاشك أن تطبيق نتائج التجارب والأبحاث سيكون له أثر كبير واضح فى رفع مستوى الإنتاج . ولن يستلزم الحصول على الآثار الحسنة الطيبة للإرشاد جهداً كبيراً ، بل إن ثماره سريعة النضج وقطفها دانية ، وذلك لاقتناع أعضاء الغرف الزراعية بفائدته وتوفر الاستعداد الكبير لديهم فى الأخذ بدعوته ورسالته .

٦ — تدعيم مديرية مكافحة الآفات وتزويدها بالمعدات والمواد اللازمة مع إلزام الزراع بالمقاومة . ومن الآفات الزراعية العامة هناك فأر الحقل الذى يجب الاهتمام بمقاومته ولاسيما فى محافظة الجزيرة .

٧ — التوسع فى زراعة الأشجار الخشبية وبساتين الفاكهة ولاسيما فى محافظتى الجزيرة والفرات .

٨ — تهذيب مجرى نهر الفرات ، إذ المشاهد أن هذا النهر كثيراً ما يغير مجراه مخلفاً وراءه بعض مشروعات الرى المقامة عليه فتتسبب عن ذلك خسائر لأصحاب المشروعات حتى صاروا يحجمون عن تنفيذها .

٩ — بمناسبة العمليات التى قيل إنها تجرى فى الجانب التركى لتحويل مجرى نهر جغجغ الذى يمر بقضاء القامشلى بطول نحو مائة كيلومتر ، والذى يعتمد عليه الأهالى فى شربهم وري زراعات القطن فإن الحال يقتضى دراسة إمكان عمل فرع لنهر الدجلة من منطقة رأس الجسر حتى يستعيض به الاهالى عن المياه التى سيفقدونها بتحويل مجرى نهر الجغجغ .

١٠ — التوسع فى زراعة محصول العدس والفول للاستفادة منهما فى تطبيق نظام الدورة الزراعية حتى يمكن سد حاجة الاقليم الجنوبى ، كما يمكن فى حالة توفير المياه وتطبيق نظام الدورة الزراعية التوسع فى زراعة محصول الذرة وتصديره إلى إقليم مصر .

١١ — من المشاهد عدم الأخذ بنظام الصرف فى المناطق التى أمكنت زيارتها والتى تتوافر لها مياه الرى ، وقد نتج عن ذلك ارتفاع مستوى الماء الأرضى ببعض أجزائها ، كما أخذت الأملاح تظهر على سطحها ، فظهرت بعض الأراضى الملحية بمنطقة نهر الخابور ، وظهرت بعض الأراضى القلوية بمنطقة نهر الفرات ، وهذا يستلزم وضع نظام للصرف يسير تنفيذه جنباً إلى جنب مع تنفيذ إقامة السدود والخزانات لتوفير مياه الرى .

١٢ — إذا رجعنا إلى تطور زراعة محصول القطن بالإقليم الشمالى اتضح لنا أنها أخذت تتسع اتساعاً كبيراً فى العشر السنوات الاخيرة حتى بلغت نحو

٦٥٠ ألف فدان فى عام ١٩٥٦ ويرجع ذلك إلى المكاسب التى حصل عليها الزراع من جراء زراعته . والمشاهد أن قيام الأفراد بتنفيذ مشروعات الرى يهدف أساساً وقبل كل شىء إلى توفير الماء لزراعة مساحات أكبر من القطن ، لذلك فإنه ينتظر أن تتضاعف وتتزايد المساحة التى تزرع بالقطن عند إقامة الخزانات والسدود ووضع شبكة لمشروعات الرى .

ولما كان صنف القطن الوحيد الذى يزرع بسورية حتى الآن هو من طراز الأقطان القصيرة التيلة التى لا يؤثر محصولها كثيراً فى سوق القطن الدولية فإن الحال لم يكن يستحق التفكير لو لم يبدأوا فى إنتاج وإكثار صنف جديد من طراز قطن الكرنك هو صنف بالميرا ليحل محل الصنف القصير التيلة .

ولما كان من المعلوم أن الاستهلاك العالمى للأقطان الطويلة التيلة محدود وكانت طلبات الأسواق لا تستوعب زيادة كبيرة فى الإنتاج ، فإن الحالة تستوجب دراسة ورسم سياسة قطنية موحدة لإقليمى الجمهورية العربية المتحدة .

١٣ — تدعيم المصرف الزراعى حتى يمكنه تقديم القروض المالية والعينية للزراع وتمويل عمليات شراء محصول الحبوب حتى يستطيع المزارع الحصول على المال اللازم بفوائد معقولة ، وحتى يستطيع أيضاً أن يصرف محصوله بأسعار مناسبة .

١٤ — كما يستلزم الحال إقامة مخازن للغلال فى مناطق الإنتاج تكون بمثابة مراكز للتجميع توطئة لنقلها إلى مراكز التصريف وصوامع الاستقبال والغربلة والتبخير المقامة بميناء اللاذقية ، ودخول الحكومة مشترية فى أول الموسم لعلاقة ذلك بتحسن الأسعار وهو مما يعود بالفائدة على طبقة المنتجين .

١٥ — ومما لاشك فيه ضرورة تدعيم ورفع مستوى المدارس الزراعية حتى تتمكن من تخريج العدد الكافى من الفنيين وإمداد الاقليم الشمالى بما يحتاج إليه من شباب معدّ لمواجهة النهضة الزراعية العظيمة ، وإلى أن يتم ذلك يمكن ندب بعض الفنيين فى الميادين المختلفة لتدعيم العدد الموجود الآن والمساهمة فى القيام بعمل الأبحاث والدراسات اللازمة .

١٦ — بمناسبة الشكوى التى أثيرت هذا العام من سوء إنبات بعض رسالات تقاوى بذرة القطن المستوردة من أمريكا ، فان الحال يستلزم الإشارة إلى ضرورة القيام باختبار درجة إنبات بذرة القطن التقاوى التى تستورد سنوياً من الخارج قبل توزيعها على الزراع ، كما يلزم وضع نظام يكفل إنتاج وإكثار هذه التقاوى محلياً والاستغناء عن استيرادها ، كما يجب عمل برنامج لتنقية وإكثار أصناف المحصولات الهامة كالقمح والشعير لتكون من عوامل زيادة الإنتاج .

١٧ — لما كانت نسبة الزيت التى تنتج من بعض أصناف الزيتون المزروعة فى الاقليم الشمالى تتراوح وفق قولهم بين ٣٠ و ٣٣ ٪ من الوزن الكلى للزيتون المعصور فإن الحال يستوجب تجربة زراعة مثل هذه الأصناف بالإقليم الجنوبى .

كما تمكن زراعة بعض أصناف المشمش الممتازة التى تزرع بمنطقتى دمشق وحلب مثل صنف شكربرة .

١٨ — نظراً لأن الإقليم الجنوبى يستورد مقادير كبيرة من الدخان لتصنيعها ، ولما كان إنتاج الإقليم الشمالى يربو على ٥٠٥ ملايين كيلو ، يستهلك منها نحو أربعة ملايين كيلو فقط ، فمن الممكن تصدير الفائض إلى إقليم مصر ، كما يمكن العمل على زيادة الإنتاج لسد حاجة البلاد جميعها .

الإنتاج الحيوانى :

إن نظرة سريعة إلى إحصاء عدد الحيوانات الزراعية والدواجن فى الاقليم السورى لعام ١٩٥٧ ومقارنتها بمثيلتها بالاقليم المصرى لعام ١٩٥٥ (آخر إحصاء) لتبين لنا أن عدد الأبقار والثيران يبلغ هناك نحو نصف مليون رأس بينما يبلغ هنا نحو ١ ½ مليون رأس ، وأن عدد الجاموس لايجاوز كثيراً الأربعة آلاف رأس ، بينما عددها هنا يبلغ نحو ١ ½ مليون رأس .

كذلك الحال مع حيوانات الفصيلة الخيلية والإبل والخنازير والدواجن ، إذ يبلغ عدد كل منها بالإقليم الشمالى نحو ٤٢٢ ألفاً و ٧٨٫٥ ألفاً و ٣٠٠ و ٣½ مليون

على التوالى ، فى حين أن عددها المقابل بالاقليم الجنوبى هو نحو ٩٨٠ ألفاً و ١٦٢٫٥ ألفاً و ١٩ ألفاً و ٢٧ مليوناً .

أما الأغنام والماعز فإن عددها فى سوريا يزيد عن عددها بمصر ، إذ يبلغ نحو ٥٫٥ مليون من الأولى ونحو ١٫٨ مليون من الثانية ، فى حين أنها لا تجاوز ١٫٢٥ مليون و ٠٫٧٥ مليون على الترتيب بمصر .

وإذا أدخلنا فى الاعتبار مساحة الأراضى التى تزرع بالاقليم الشمالى والتى تجاوز الـ ١١ مليون فدان ، وكذلك مساحة المراعى التى تبلغ نحو ١٥ مليون فدان وقارنا ذلك بمساحة الأراضى المزروعة فى الاقليم الجنوبى التى لا تجاوز الستة ملايين من الأفدنة لتبينت لنا بوضوح قلة الثروة الحيوانية بالاقليم الشمالى قلة بينة تستلزم اتخاذ إجراءات فعالة حتى تصل تلك الثروة إلى المستوى الذى يتناسب مع الإمكانيات المتوافرة هناك .

١ — لقد أخذت زراعة الحبوب فى السنوات الأخيرة تنتشر على حساب مساحات المراعى دون اعتبار لنسبة سقوط الأمطار وملاءمتها لنمو تلك الحاصلات فترتب على ذلك تعرض تلك الزراعات للتلف فى سنى الجفاف وقلة الأمطار ، كما ترتب عليه انكماش مساحة المراعى وقلة عدد الأغنام .

لذلك فإن من الضرورى تحديد مناطق الرعى وعدم السماح بزراعتها بحاصلات الحبوب ، كما تلزم دراسة تطبيق دورة لرعى النباتات التى تنمو طبيعياً .

٢ — إنشاء مراكز لرعاية الحيوان فى مناطق الرعى وحفر الآبار لتوفير المياه لسقايتها مع إقامة مستودعات للأعلاف الجافة لضمان الغذاء فى سنوات الجفاف .

٣ — التوسع فى زراعة نباتات العلف البقولية فى المناطق التى تروى حالا كما تمكن تجربة ذلك بالمناطق البعلية فى محطات التجارب ، هذا مع ضرورة إفراد محل لها عند تطبيق نظام الدورة الزراعية وتوفير مياه الرى .

٤ — لما كانت خامات صناعة الأعلاف الجافة متوافرة بالاقليم الشمالى مثل

كسب بذرة القطن المقشور ، ولب بنجر السكر ، والمولاس اللازم لعملية الخلط والتكعيب والنخالة إلى غير ذلك من المواد والخامات فإن من الأوفق القيام بتصنيع تلك المواد وعمل أعلاف جافة لتغذية الحيوانات عليها ، ومن أنسب المناطق لإقامة تلك الصناعة مدينتا حمص وحلب .

٥ — تدعيم المعمل البيطرى لإنتاج الأمصال واللقاحات المضادة لأمراض الحيوان والدواجن .

٦ — إنشاء محطات لتربية الحيوان لتحسين سلالات الأبقار الشامية والأغنام العديسى وإنتاج طلائق ممتازة منها وتوزيعها على المربين ، ومراكز للتلقيح تقام بالمحافظات مع التوسع فى أبحاث وتجارب عمليات التلقيح الصناعى لزيادة معامل الاستفادة من الطلائق .

٧ — إقامة محطات لتربية الدواجن تجرى بها عمليات التربية والانتخاب من بين الأنواع البلدية المنتشرة الآن حيث إنها تتمتع بإمكانيات لا بأس بها للانتاج ، علاوة على تحملها لظروف البيئة المحلية ، كما تقوم المحطات بتجربة الأنواع الأجنبية وأقلمة الصالح منها قبل نشر تربيته بين الزراع .

٨ — إقامة مراكز للتفريخ الصناعى لتوفير الكتاكيت وتوزيعها على المربين ، ومن أنسب المناطق للبدء بإقامة هذه المراكز مدينة حلب ، لوقوعها فى منطقة متوسطة بين الغرب والشرق .

٩ — إن تربية الحمام بالإقليم الشمالى تكاد تكون غير معروفة اللهم إلا بجوار مدينة حلب على الرغم من الإمكانيات الكبيرة للانتفاع من تربية هذا النوع من الطيور التى تعود بأرباح كبيرة فضلا عن توفير أحد الأسمدة العضوية الغنية بقيمتها السمادية .

١٠ — إنشاء مزارع لبحوث تنمية المراعى الطبيعية ودراسة النباتات النامية الآن فى مناطق الرعى بالبادية للعمل على إكثار ونشر الصالح منها واستجلاب وتجربة نباتات جديدة ، ومحاولة أقلمتها وتعميم زراعتها ، كما يمكن استخدامها لتربية قطعان الأغنام المعدة التربية .

١١ — إنشاء حلقة لتجارة الصوف بحلب حتى تكون أداة لتحديد العلاقة بين التاجر والمنتج .

اقتراحات عامة

١ — يطالب ملاك الأراضى فى جميع المحافظات التى أمكنت زيارتها بحمايتهم من الزراع (الفلاحين) وحفظ حقوقهم ، ويقولون إن تعنت هؤلاء الزراع أدى فى بعض مناطق محافظة حماة إلى تعطيل بعض مشروعات الرى وارتداد الزراعة بها إلى الطريقة البعلية، كما كان من آثاره تقطيع نحو ٢٠٠ ألف شجرة حور ونحو ٥٠٠٠ شجرة مثمرة من مختلف الأنواع . والواقع أن آثار هذا التقطيع ظاهرة إلى الآن بقرية التريمسة فى المنطقة المحيطة بها ، كما أن بعضهم بيده أحكام نهائية بإخلاء الأرض من زراعها إلا أنهم لايجدون الوسيلة التى ينفذونها بها .

وهناك من يرى عكس ذلك ويطالب بحماية الزراع (الفلاحين) من بعض أصحاب الاملاك .

ولا شك فى أن هذا يستلزم قيام جهة محايدة بعمل دراسة دقيقة صحيحة عن هذا الموضوع لسن تشريع يحدد العلاقة بين المالك والمستأجر تحديداً واضحا ويحفظ لكل منهم حقوقه .

وقد يكون من الأنسب تحديد مساحة الأرض التى تزرعها كل عائلة من الفلاحين بحيث تتناسب مع افراد العائلة وقدرتهم على العمل حتى يمكن لأكبر عدد من العائلات القيام بزراعة الأرض ، وهذا يؤدى إلى زيادة الإنتاج .

٢ — قد يبدو أن لمشروع قانون العمل الزراعى أثرا سيئاً بالاقليم الشمالى ينعكس أثره على الإنتاج الزراعى ، إذ أن بعض الملاك قام بهدم البيوت المبنية بالطوب والاسمنت وكان يسكنها الزراع ببعض مناطق محافظة حماة ، كما امتنع الآخرون عن بناء منازل جديدة لإسكان العمال الزراعيين حتى لايستقروا بالأرض وقد يكون من أسباب ذلك الدعايات المغرضة التى يقوم البعض بترويجها وتنشر

بأن الأرض لمن يحرثها ، وأن البيوت لمن يسكنها ، وتفسر ماجاء بدستور الجمهورية العربية المتحدة من أن « الملكية مصونة ولا تنزع إلا للمنفعة العامة » بأن المقصود من ذلك هو توزيع الأرض على الفلاحين ، وكان من نتائج ذلك تمسك الفلاحين وتشبثهم بأكبر مساحة من الارض بصرف النظر عن مقدرتهم على خدمتها وزراعتها .

لذلك فإن ذلك يقتضى اتخاذ اجراء سريع واضح للقضاء على البلبلة الموجودة الآن بالاقليم الشمالى ، ويقطع خط الرجعة على أصحاب الاغراض السيئة والنفوس الضعيفة .

٣ — من الأمور البارزة العامة تعجل النتائج الطيبة والآثار المرجوة المرتقبة للوحدة بين الإقليمين . ومامن شك بل يكاد يكون من المقطوع به أن مشكلة الطرق والمواصلات هى أولى المشاكل التى تشغل بال أهالى منطقتى الجزيره والفرات لارتباطها الوثيق بالتوسع الزراعى وتكاليف الإنتاج . وحالة الطرق فى تلك المنطقة سيئة جداً ، بل إنها تكاد تنعدم ، لانها لاتعدو أن تكون دروباً فى بعض الجهات لذلك فإن شق الطرق وتعبيدها ورصفها يكون من الاعمال التى تقابل بترحيب عظيم ، ويكون لها أثر كبير فى خفض تكاليف الإنتاج لعلاقتها بخفض أجور النقل وإطالة عمر الآلات ووسائل النقل وتقليل استهلاك قطع الغيار وتوفير العملات الصعبة التى تصرف فى شرائها .

وقد يكون من أولى الطرق التى تحتاج إلى الرصف وأقلها كلفة الطريق بين القامشلى والمالكية (ديريك) وطوله نحو ٩٠ كيلومترا والطريق الذى بين القامشلى وعامودا وطوله نحو ٣٠ كيلومترا ثم توصيلها حتى رأس العين بطول ٩٥ كيلومتراً والطريق بين الحسكه ودير الزور وطوله نحو ١٥٠ كيلومتراً .

والجدير بالذكر أن هذه الطرق مرصوفة بالمكدام ولاينقصها إلا وضع طبقة من الأحجار البازلتية الصغيرة الاحجام لسد الفراغات التى بين المكدام ثم تغطيتها بطبقة من القار . وهذه المواد لحسن الحظ متوفرة ، فالاحجار البازلتية تنتشر على سطح التربة فى بعض الجهات ، كما يوجد جبل من القار على بعد نحو ٦٠ كيلومترا من دير الزور هو جبل البشرى .

٤ — ومن الأعمال البعيدة الأثر أيضا إقامة معمل لتكرير البترول بقرشوك عند الحدود الشرقية لتوفير الوقود وضمان عدم انقطاعه عن منطقة الجزيرة والفرات كما حدث أثناء وجودنا بالمنطقة ، ولخفض أثمانه بما يوازى مصاريف نقله من محافظة اللاذقية وكذلك خفض تكاليف الإنتاج .

ويوجد بقرشوك الآن أربعة آبار للبترول تنتج يوميا نحو عشرة آلاف برميل وتجرى كذلك بالمنطقة أعمال التنقيب للكشف عن منابع جديدة للبترول ، والمأمول العثور على حقول غنية ينتظر أن يفوق إنتاجها إنتاج حقول العراق ، نظرا لطبيعة الأرض التى تنحدر فى اتجاه سورية . ومما يقال إن الشركة التى سبق لها التنقيب عن البترول كانت أعمالها مصبوغة بالصبغة السياسية وأنها نقبت عن البترول ولكنها لم تشأ أن تعلن عنه لتفضيلها استخراجه من العراق عن استخراجه من سورية لاعتبارات سياسية .

٥ — نظراً لسرعة جريان مياه الأنهار تبعا لانحدار الأرض انحدارا كبيرا فإن من الميسور استغلال مساقط المياه فى توليد الكهرباء والانتفاع بها فى إدارة ماكينات رفع المياه وفى المشروعات الصناعية .

٦ — ومما يلفت النظر عدم ربط ضرائب على الأراضى الزراعية ، وتتلخص وجهة نظر أصحاب الأملاك فى أن أغلب مزروعاتهم تعتمد فى ريها على الأمطار وهى غير مضمونة ، فكم من سنة قام الزراع بتجهيز الأرض ووضع الحب ولم تسقط أمطار كافية فضاعت عليهم جهودهم وثمن تقاويهم ، وهم يقولون إن الحكومة تحصّل الضرائب على المنتجات الزراعية التى تصدر والتى تصنع وكذلك على رءوس الماشية ، فى حين أنها لاتقدم فى مقابل ذلك أية خدمات للزراع فلا الطرق ممهدة ولا وسائل النقل كافية بل إن أصحاب الأملاك هم الذين يقومون بإيجاد المياه ورفعها .

ومن الأنسب دراسة النظم الضرائبية فى البلدان التى تتشابه ظروفها مع ظروف الإقليم الشمالى . وقد يمكن ربط ضرائب ثابتة على الأراضى المروية وضرائب سنوية على الأراضى البعلية التى تعتمد فى ريها على مياه الأمطار ، فترفع الضريبة عن هذه الأرض أو تخفض حسب حالة الأمطار وكميتها .

٧ — من الأمور الجوهرية المطالب بها تيسير هجرة العمال الزراعيين والفنيين من الإقليم الجنوبى إلى الإقليم الشمالى ، ومن الأوفق دراسة هذا الموضوع على أساس تهجير العمال من المناطق المزدحمة إلى المناطق المحتاجة إليهم بالإقليم الشمالى أولا ، ثم يعقب ذلك التهجير من الجنوب إلى الشمالى ، على أن تعمل لذلك مراكز بالإقليم المصرى لبحث ودراسة تأهيل العائلات قبل هجرتها . ومن المقطوع به تأمين وضمان حقوق جميع المهاجرين وإعداد مناطق توطينهم .

٨ — اتخاذ اللازم لحماية محاصيل الحبوب من إغارة قطعان الأغنام والماشية التى تعبر من بادية الشامية إلى منطقة مابين النهرين فى السنوات التى تقل فيها الأمطار ويضعف نمو نباتات العلف وأعشابه .

٩ — تشكيل هيئة للتحكيم بين مكتب الحبوب وبين منتجى القمح لتحديد أسعار أصنافه المختلفة على أساس نسبة البروتين الموجود بها ، وذلك لكثرة الشكوى من تحديد سعر صنف القمح « فلورنس أورور » على أساس أنه من الاصناف الطرية فى حين أن زراعته بالإقليم الشمالى تحوله إلى نوع الأقماح نصف الصلبة .

١٠ — لما كانت شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية تشترى محصول البنجر من الزراع على أساس محتوياته السكرية ، وهذا يكون محل خلاف بين المنتج والمشترى فإن الحال يستلزم تشكيل هيئة للتحكيم وفض المنازعات التى تقع بينهما حتى تصان حقوق المنتجين .

١١ — تمتاز أصناف القمح الصلبة بارتفاع أسعارها فى الأسواق العالمية عن أسعار الأقماح الطرية ، وهى أصلح الأصناف لصناعة المكرونة ، كما أن الأقماح الطرية تصلح لعمل الخبز والفطائر . ولهذا كان من الأوفق تصدير الأصناف الأولى واستيراد مايكفى لسد حاجة الجمهورية من الاصناف التى تصلح لعمل الخبز ، وبذلك يمكن أن تتوافر للدولة حصيلة من العملات الأجنبية .

ومن الصالح العام بحث هذا الموضوع فى أقرب وقت حتى يمكن للمنتجين الإفادة من ارتفاع الاسعار نتيجة للتصريح بالتصدير لاسيما أن الزراع شكوا من خطر التصدير وأثره على خفض الاسعار .

١٢ — من الملاحظ أن انتاج محافظتى الجزيرة والفرات ينقل بالبر إلى الأسواق عن طريق جسرى الرقة ودير الزور . وقد تصدعت إحدى دعامات الجسر الأول كما لاتسمح ظروف الثانى بمرور الحمولات الكبيرة فيضطر ذلك إلى خفض حمولة سيارات النقل عند أول الجسر ونقلها على دفعات ثم إعادة شحنها ، وتنتج عن ذلك مضيعة للوقت وزيادة فى التكاليف .

ويشكو الأهالى من بطء عمليات إصلاح جسر الرقة وظروف جسر دير الزور ويطالبون بإقامة جسر جديد فى المنطقة الشمالية من نهر الفرات .

١٣ — يقدر إنتاج مصنع شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية فى حمص بنحو خمسين ألف طن من السكر فى العام ، وهو ما يسد حاجة الاستهلاك المحلى وتبلغ المساحة المزروعة بالبنجر فى محافظة حمص نحو سبعة آلاف فدان فقط ، وهى تكفى مع المساحات المزروعة فى محافظة دمشق لإنتاج مقدار ثمانية آلاف طن من السكر فقط ، ويضطر المصنع إلى استيراد سكر أحمر من كوبا وتكريره لتوفير احتياجات البلاد .

لذلك كان من الأجدر العمل على زيادة مساحات البنجر بالقدر اللازم لتغطية قدرة المصنع الإنتاجية لاسيما أن العمل يجرى الآن فى إقامة مصنع جديد بمدينة دمشق .

١٤ — إن صناعة الجلوكوز من صناعات سوريا القائمة بها ، ولكنها تتعرض للمنافسة الخارجية وتحتاج للحماية الجمركية .